النشرة
العربية - الفرنسية

نشرة تصدر عن الغرفة التجارية العربية الفرنسية - العدد ١٢٩ / حزيران-تموز ٢٠٢٣

باريس العاصمة المؤقتة لديناميكية عربية نشطة !

المحتويات

- **باريس، العاصمة المؤقتة للديناميكية العربية.** الصفحة ١
- **الصادرات الفرنسية تصمد في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا.** الصفحة ٢
- **القمة المصرفية والاقتصادية الاورو - متوسطية ٢٠٢٣.** الصفحة ٣-٤
- **اعلان لمجموعة فيوليا.** الصفحة ٥-٦
- **زيارة ولي العهد السعودي الى باريس.** الصفحة ٧
- **منتدى الاستثمار السعودي الفرنسي.** الصفحة ٨
- **اخبار اقتصادية من دول المشرق.** الصفحة ٩
- **اخبار اقتصادية من دول الخليج.** الصفحة ١٠-١٢
- **إعلان لمجموعة ترانسديف.** الصفحة ١٣

نشرة داخلية لأعضاء الغرفة التجارية العربية الفرنسية - توزع مجاناً - غير مخصصة للبيع

دعونا لمرة نعلن عن غبطتنا وسرورنا !

منذ انعقاد قمتنا الاقتصادية العربية الفرنسية، في ١٥ مارس الماضي، والنجاح الكبير الذي حققته باعتراف كل المشاركين بهذه القمة وباعتراف كافة أعضاء إدارة الغرفة الفرنسيون والعرب ، الذين أشادوا بالصدى الإيجابي الذي تركته، فرضت باريس نفسها، منذ ذاك الحين وحتى الأيام الأخيرة، كعاصمة مؤقتة للديناميكية العربية.

لقد شاركت مؤخراً الغرفة التجارية العربية الفرنسية في سلسلة من الأحداث والتظاهرات التي أشارت بوضوح إلى اهتمام الشركات الفرنسية بشكل خاص، وكذلك الجهات الرسمية بالطبع، بالديناميكية التي يبديها العالم العربي منذ فترة.

قمة اتحاد البنوك العربية التي تمت في نهاية شهر مايو، ألقت الضوء على العلاقات بين الدول الاورو - متوسطية وضرورة التنمية في بعض هذه الدول وبشكل خاص في بعض الدول العربية. وفي شهر يونيو، تناولت التظاهرة التي تم تنظيمها على مدار يومين في مقر وزارة الاقتصاد الفرنسية، تحت شعار - رؤية الخليج - الفرص الواعدة في دول مجلس التعاون الخليجي في قطاعات الخدمات اللوجستية والذكاء الاصطناعي، والاستثمارات التي تقوم بها هذه الدول في قطاعات الطاقة والتكنولوجيا الرقمية، وشغفها بالمنتجات الفرنسية لاسيما للمنتجات الفاخرة، والأغذية والمنتجات الزراعية والتقنيات الحديثة المتطورة. هذه اللقاءات تبعها عدة تظاهرات بقيادة المملكة العربية السعودية، من بينها الزيارة الثانية لولي العهد إلى باريس التي كانت مناسبة لسلسلة من الاجتماعات والتظاهرات التي عرضت الديناميكية السعودية ورغبتها في السير قدما لتحقيق - رؤية ٢٠٣٠- والتحضير للاحتفال بالانجازات التي حققتها، كما كانت زيارة وزير الخارجية الكويتي ولقائه مع نظيره الفرنسي وزير الخارجية والشؤون الأوروبية مناسبة للانتقال بالشراكة الفرنسية الكويتية إلى مستوى استراتيجي. ناهيك عن الزيارات لعدد من الوزراء من إمارة قطر، بالإضافة إلى مبادرة رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد إيمانويل ماكرون، التي أتاحت تنظيم - القمة من أجل ميثاق مالي عالمي جديد - ، وأخيرًا المؤتمر الذي جمع سفراء المملكة العربية السعودية وجيبوتي، وجزر القمر، في لقاء حول العالم العربي وإفريقيا ... هذا التقويم الذي يستعرض بعض الأحداث والتظاهرات الفرنسية والعربية التي تم تنظيمها مؤخراً، يسمح لنا بالقول نعم بالفعل، لقد كانت باريس خلال الفترة الأخيرة عاصمة للديناميكية العربية .

كل هذا بالطبع، يسرنا ويسعدنا. لكن في ظل الاضطرابات التي يشهدها العالم وتعيشها بشكل خاص بعض الدول العربية منذ نهاية العام الماضي، هل يعتبر هذا كافياً ؟

رغبة الدول العربية لممارسة استقلالها الاستراتيجي سواءً في شمال إفريقيا أو في الشرق الأوسط، تدعو إلى

الغرفة التجارية العربية الفرنسية بوابة العبور الى الاسواق التجارية الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org

الى عدم فرض عليها المواقف الدبلوماسية أو الاقتصادية والتعامل مع كافة دول المنطقة من الند للند وعلى قدم المساواة.

البروز المفاجئ، الدبلوماسي والاقتصادي، للصين في الشرق الأوسط، والنجاح الذي أحرزته على عدة جبهات ومن بينها عملية التقارب بين إيران والمملكة العربية السعودية يعيد خلط الأوراق ويشوّش العادات والراسخة.

هذه الرؤية الجديدة سوف تتبلوّر بشكل أكثر وضوحاً خلال الأسابيع القادمة حيث من المحتمل ان يتم توسيع مجموعة البريكس لتشمل الجزائر والمملكة العربية السعودية وحتى إندونيسيا لتشكل مجموعة جديدة منافسة لمجموعة الدول النامية يمكن تسميتها بمجموعة الـ G9.

وماذا عن عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية ؟ وماذا يمكننا قوله عن التحالف بين دول الجنوب، أو ما يدعى بالجنوب الشامل، بالتأكيد انه تحالف غير متجانس، لكنه يصبو للتخلص من التبعيات القديمة.

هل تكفي كل هذه اللقاءات والتظاهرات التي تم تنظيمها في العاصمة الفرنسية لدعم موقع فرنسا ؟ بالطبع تحاول فرنسا المحافظة على موقعها ومكانتها، لكنها تبدو ضعيفة وأكثر هشاشة وتواجه التداعيات الدولية الجديدة من خلال منظور خاص وفي ظل تحديات داخلية يمكن أن تكون نتائجها، كما شاهدناه في الأيام الأخيرة الماضية، خطيرة جدًا.

عطلة الصيف تدعو قبل كل شيء للاستراحة، دعونا نغتنمها كفرصة للتفكير في كل هذه المسائل لإيجاد الحلول التي تفتح أمامنا آفاقاً مشرقة. هذا بالطبع ما سنفعله، نحن، في غرفة التجارة العربية الفرنسية.

فانسان رينا

الصادرات الفرنسية تبدي بعض الصمود تجاه التحولات الجديدة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الربع الأول من ٢٠٢٣

لم ينج الاقتصاد الفرنسي خلال السنوات الثلاث الماضية من الأزمات المتتالية التي عصفت على الاقتصاد والتجارة على الصعيد العالمي أو الإقليمي ومن بينها جائحة الكوفيد-١٩، ثم الحرب في أوكرانيا، وتداعياتها على ارتفاع أسعار الطاقة، والتضخم، والنقص في بعض المكونات التي تدخل في صناعة العديد من السلع، يضاف إليها بالطبع حالة التوتر والاضطراب الاجتماعي التي أثارها تعديل قانون التقاعد. ومع ذلك، تبدي الشركات الفرنسية بعض الصمود والمرونة تجاه كل هذه الأزمات وتشير توقعات البنك المركزي الفرنسي أن النمو الاقتصادي سوف يحقق مع نهاية العام الحالي ارتفاعاً بنسبة + ٠,٦ بالمئة، ويراهن المحللون الاقتصاديون في بنك فرنسا على دورة من النمو ثلاثية الأبعاد: تبدأ بالمرونة والصمود، ثم التباطؤ قبل دخول مرحلة التعافي اعتبارًا من عام ٢٠٢٤. الاقتصاديون في صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يؤكدون من جهتهم على صمود الاقتصاد الفرنسي وتعافيه السريع ويتوقعون على التوالي ارتفاع النمو بنسبة ٠,٧ بالمئة و ٠,٨ بالمئة عام ٢٠٢٣ و ١,٣ بالمئة عام ٢٠٢٤، في حين يتوقعون دخول الاقتصاد في ألمانيا، وهي الشريك الأوروبي الأول لفرنسا، في حالة من الركود هذا العام، قبل التعافي وارتفاع النمو فيه بنسبة ١,٣ بالمئة عام ٢٠٢٤.

الهدوء على جبهة أسعار الطاقة، وعودة المرونة في سلاسل التوريد، لاسيما في قطاع المكونات الصناعية، وتراجع التضخم (٥,١ ٪ في مايو)، وتعافي الاستهلاك الذي عاد إلى مستواه ما قبل الأزمة الصحية، وهبوط معدل نسبة البطالة حيث بلغ ٧,١ ٪ من السكان، وأخيراً الهدوء على الجبهة الاجتماعية، هي من بين الأسباب العديدة التي تم طرحها لتفسير مرونة وصمود الاقتصاد الفرنسي.

مرونة وصمود الاقتصاد في الداخل كيف كانت نتائجه على التجارة الخارجية؟

الارقام الرسمية تشير إلى تحسن الوضع إلى حد ما، حيث يُظهر الميزان التجاري للربع الأول من هذا العام تحسنًا قدره + ١١,٩ مليار يورو مقارنة بالفصول السابقة على الرغم من تسجيله لعجز قدره – ٢٩,٦ مليار يورو. هذا التحسن يعود بشكل أساسي إلى الانخفاض الحاد في الواردات (-٧,٤ ٪)، لاسيما بالنسبة لمنتجات ومشتقات الطاقة (- ١٠,٣ مليار يورو)، والانخفاض ولكن بنسبة أقل في الصادرات (-١,٦ ٪) مع تحسن ملموس لميزان السلع المصنعة بمقدار +٣ مليار، بالإضافة إلى ذلك تم التأكيد خلال هذه المرحلة على زيادة حصة فرنسا السوقية في التجارة الدولية.

وماذا عن المبادلات التجارية بين فرنسا ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخاصة بالنسبة لصادراتها إلى هذه الدول في وقت تشتد فيه المنافسة؟

إلى الجزائر، زادت الصادرات الفرنسية في الربع الأول من هذا العام بنسبة ٢٣ ٪ وارتفعت من ٨٠٥,١٧٣ مليون يورو خلال الربع الاول من العام الماضي إلى ٩٩١,٨٨٣ مليون يورو خلال الربع الأول من هذا العام مدفوعة بالمنتجات الصيدلانية (+ ٥٢ ٪) ومنتجات الألبان (+ ٤٠٤ ٪) وصناعة السيارات (+ ١٠ ٪). أما بالنسبة للمغرب، فقد ارتفعت الصادرات الفرنسية بنسبة ٩ ٪ وبلغت ١,٦ مليار يورو مقابل ١,٤ مليار في الربع الأول من ٢٠٢٢ ، بفضل ارتفاع الصادرات في قطاعات الطيران (+ ٩٦ ٪)، والسيارات (+ ٢٩ ٪)، والمعدات الكهربائية (+ ٣١ ٪). وإلى مصر، قفزت الصادرات الفرنسية بنسبة ٤٦ ٪ وحققت ٥٤٣,٨٩٥ مليون يورو، مقابل ٣٧١,٨٥٨ مليون يورو في الربع الأول من ٢٠٢٢. الصادرات الصناعية وبينها الطائرات والسيارات تستقطب الحصة الكبيرة من فاتورة الصادرات وتتقدم على التوالي من ١٧,٨١١ مليون يورو في الربع الأول من ٢٠٢٢ إلى ٢٣٥,٥٦٨ مليون يورو في الربع الأول من ٢٠٢٣ ومن ١٢,٨٧٢ مليون يورو إلى ٣٠,٦٧٦ مليون يورو، علماً بأن الصادرات من المنتجات الصيدلانية ومنتجات الألبان سجلت انخفاضاً خلال هذه الفترة. إلى ليبيا شهدت الصادرات الفرنسية ركودًا، لكنها تتقدم بشكل طفيف إلى جيبوتي، مدفوعة بأجهزة الكمبيوتر والأجهزة الطرفية والكابلات الكهربائية والوجبات الجاهزة.

إلى دول الخليج، ساهمت الزيادة في صادرات المركبات الفضائية (+ ٥١ ٪) والمنتجات الصيدلانية (+ ١٨ ٪) والعطور (+ ١٦ ٪) في زيادة الصادرات الفرنسية إلى الإمارات العربية المتحدة بنسبة (+ ٢٦ ٪). وإلى البحرين، ارتفعت الصادرات الفرنسية بنسبة (+١٣٣ ٪)، مدفوعة بارتفاع صادرات الطائرات والمحركات والتربينات والمستحضرات الصيدلانية والمعدات الكهربائية. وأخيراً إلى قطر، أدى انخفاض الصادرات من أجهزة القياس (-٨٨ ٪) والركود في صادرات العطور ومواد السفر والطائرات إلى انخفاض الصادرات بنسبة (-٤١ ٪).

وفي النتيجة، ارتفعت الصادرات الفرنسية إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة ٦ ٪ في الربع الأول من ٢٠٢٣، لتصل إلى ما يقارب ٦,٨ مليار يورو. و تبدي الشركات الفرنسية صمودها في التجارة الدولية وتعزز مكانها في بعض الأسواق بفضل صناعاتها العالية التقنية التي لا تزال حاسمة في حجم الصادرات.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية – 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

اتحاد المصارف العربية : القمة المصرفية والاقتصادية الأورو - متوسطية ٢٠٢٣

"من أجل علاقة اقتصادية أورو- متوسطية مستدامة "

تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية، السيد إيمانويل ماكرون، نظم اتحاد المصارف العربية، في ٢٥ مايو ٢٠٢٣ في باريس، قمته المصرفية والاقتصادية السنوية حول موضوع - من أجل علاقة اقتصادية أورو - متوسطية مستدامة - بالشراكة مع الاتحاد المصرفي الفرنسي، والاتحاد المصرفي الفرنكوفوني، والاتحاد من أجل المتوسط، والاتحاد المصرفي الأوروبي، وغرفة التجارة الدولية، وغرفة التجارة العربية الفرنسية.

تضمن برنامج أعمال هذا اللقاء، ثلاثة أهداف: مناقشة آفاق العلاقات الاقتصادية الأورو- متوسطية، تعزيز التنمية المستدامة في بلدان هذه المنطقة وتعزيز صمودها ومرونتها في مواجهة التحديات المتعددة التي تواجه العالم. وكالعادة كانت هذه القمة مناسبة لمنح جائزة - المصرفي العربي لعام ٢٠٢٣ - التي حاز عليها هذا العام السيد عبد الله بن سليمان الراجحي، رئيس مصرف الراجحي في المملكة العربية السعودية.

في جلسة افتتاح أعمال هذا اللقاء تحدث العديد من المسئولين السياسيين والاقتصاديين وأشاروا إلى الأزمات المتتالية التي يعيشها العالم منذ عام ٢٠٠٨، وعرضوا بشكل خاص النتائج السلبية لجائحة الكوفيد والحرب في أوكرانيا ضمن سياق يتسارع فيه الاحتباس الحراري وتزداد فيه الضغوط والمخاوف على الأمن الغذائي والإجهاد المائي في العديد من الدول.

الدكتور الهادي شيبينو، الأمين العام لاتحاد البنوك الفرنكوفونية، تحدث بشكل خاص عن تأثير هذه الأزمات على أسعار الطاقة والمواد الخام، وأشار إلى ارتفاع التضخم واضطراب سلاسل التوريد. وقال أن أزمات أخرى تلوح في الأفق، لاسيما في قطاع المصارف ومؤسسات التمويل، مع الأزمات التي تشهدها البنوك الرقمية والعملات المشفرة وتزايد الجرائم الإلكترونية وغيرها، ودعا إلى العمل لتحويل كل هذه الأزمات إلى فرص إيجابية لإقامة علاقات تعاون بين كافة الدول على أساس رابح - رابح واحترام الجميع.

من جهته، اعتبر رئيس اتحاد المصارف العربية السيد العتربي أن هذا اللقاء يتيح الفرصة لمناقشة العلاقات الاقتصادية والمصرفية الأورو - متوسطية وآفاق تطورها في إطار التحديات الجديدة، بهدف توطيد التعاون وتقوية المنافسة، والاعتراف بدور كل الأطراف في تنمية المبادلات بين جميع دول المنطقة.

وأكدت السيدة مايا أتيغ، العضو المنتدب لاتحاد البنوك الفرنسية، على مساهمة القطاع المصرفي في نمو المبادلات بين دول هذه المنطقة، وأشارت أن حجم المبادلات بين فرنسا ودول المغرب والمشرق العربي تمثل ٢٠ ٪ من تجارة فرنسا الخارجية خارج دول الاتحاد الأوروبي، وأكدت بأن تعرض البنوك الفرنسية لبنوك الدول العربية هو أكبر من تعرضها للبنوك الصينية. بالإضافة إلى ذلك، أكدت السيدة مايا أتيغ أن عدد موظفي البنوك الفرنسية في دول الجامعة العربية يفوق عدد موظفيها في ألمانيا، الشريك الاقتصادي الأوروبي الأول لفرنسا. وأخيرًا، اعتبرت السيدة مايا أتيغ أنه بالإضافة إلى تعاونها لتحسين شفافية المعاملات، بإمكان البنوك والمصارف المساهمة في مكافحة الاحتباس الحراري من خلال دعم الابتكار والاقتصاد الأخضر.

وفي مداخلته خلال هذه الجلسة اعتبر السيد فانسان رينا، رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية أن هذه القمة تناولت ببراعة التحدي المتمثل في التفكير في مصير العالمين الأوروبي والعربي. وذكّر بالقمة الاقتصادية الرابعة بين فرنسا والدول العربية، التي نظمتها الغرفة، في ١٥ آذار / مارس الماضي، التي تناولت العديد من المحاور مثل المياه، ومعالجة النفايات، والأمن الغذائي، والصحة، والشراكات الصناعية، التي تستدعي إبرام شراكات ضرورية فاعلة مع عالم التمويل. وأضاف: اجتماع اليوم يعتبر تكملة للاجتماعات التي تم تنظيمها خلال قمتنا في ١٥ مارس ويحثنا أيضًا وبشكل عاجل على البحث عن حلول لمواجهة التحديات الأمنية والبيئية التي نواجهها. وفي الختام أعرب السيد فانسان رينا عن سروره لمشاركة الأوساط المصرفية والمالية العربية والأوروبية والمتوسطية اهتمام الغرفة والعمل على تقديم مقترحات يمكن أن تساعد في حل أو تخفيف هذه الأزمات والاستعداد للمستقبل بشكل أفضل، وقال بان الغرفة التجارية العربية الفرنسية مستعدة للقيام بدورها كميسر للتقريب بين جميع المبادرات، والمساهمة في تنفيذ التدابير المتخذة.

وفي إطار الأزمات التي عرضها المتحدثون، تدخل السيد ناصر كامل، الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط، لتقديم بعض الحلول وأشار إلى قدرة البنوك على المشاركة في مكافحة الاحتباس الحراري من خلال دعم الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الرقمي بشكل كبير. ورأى أن التغييرات التي يتعين إجراؤها والتدابير التي يتعين اتخاذها يجب إجرائها في جميع المجالات وإدارتها بطريقة شاملة.

السيد فريد بلحاج، نائب رئيس منطقة الشرق الأوسط ودول أفريقيا الشمالية في البنك الدولي، المتحدث الأخير في هذه الجلسة الافتتاحية، اعتبر أن مستوى التجارة بين بلدان الشمال ودول الجنوب لا يظل ضعيفًا للغاية وأن النمو في دول المنطقة الذي يقارب نسبة ٣ ٪، غير كاف لحل ومعالجة مشاكل البطالة والتوظيف. وشدد السيد فريد بلحاج على تأثير التضخم على الأمن الغذائي، والصحة، والتعليم وسوء التغذية واعتبرها من بين الأعباء المضرة للأجيال القادمة. ودعا إلى مزيد من التعاون لمواجهة كل هذه التحديات ومعالجتها.

بعد انتهاء الجلسة الافتتاحية ومنح جائزة - المصرفي العربي لعام ٢٠٢٣ - للسيد عبد الله بن سليمان الراجحي، رئيس مصرف الراجحي في المملكة العربية السعودية، تم متابعة اللقاء عبر حلقات العمل التي جمعت في حلقتها الأولى السيد أمين سلام، وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني، والسيد سيباستيان دي بروير، رئيس مكتب الاستراتيجية في الاتحاد المصرفي الأوروبي، والسيدة ماغالي تشيزانا، رئيسة الشؤون الثنائية والدولية في الخزانة الفرنسية، والسيد تييري سيمون، مدير مصرف اليوباف. ومن بين الموضوعات التي أثارها

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

المتحدثون: تأثير ارتفاع أسعار الفائدة على النمو في دول المنطقة ، والمشاريع الجديدة لتعزيز العلاقات الأورو ـ متوسطية، وتعزيز تدفق الاستثمارات نحو المشاريع الجديدة، لاسيما في قطاعات المياه، والصحة، والمدن الجديدة والصناعة.

وتحدث السيد أمين سلام عن الوضع الصعب في بلاده وعرض أولوياته ولاسيما الحاجة إلى الاستثمار في البنية التحتية كما ذكّر بفرص الاستثمار في لبنان وشدّد على إبداع الشباب في العديد من القطاعات وأبدى تفاؤله في المستقبل.

السيد سيباستيان دي بروير، أشار أن أوروبا، التي خرجت لتوها من أزمة جائحة الكوفيد، تواجه تحديًا جديدًا، وهو الحرب في أوكرانيا، مع العواقب التي نعرفها والمخاطر التي يمكن أن تولدها هذه الحرب بالنسبة للقطاع المصرفي بشكل عام. وقال : يجب أن نعمل معا لفهم جميع المخاطر ورفع التحديات وإكمال مرحلة التحول في قطاعي الاقتصاد والطاقة بنجاح.

السيدة ماغالي تشيزانا، أشارت من جانبها إلى السياق الصعب التي تخلفها الحرب في أوكرانيا والتوترات بين الولايات المتحدة والصين، وشددت على حسن صمود المبادلات التجارية بين أوروبا والدول العربية التي ارتفعت حسب قولها بنسبة + ٢٢ ٪ عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠١٩، مع زيادة بنسبة ٤٢ ٪ في الواردات من الدول العربية وتسجيل عجز في الميزان التجاري الأوروبي بسبب فاتورة الطاقة. كما أشارت أن المبادلات التجارية بين فرنسا ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد ارتفعت بنسبة ٢٠ ٪ خلال هذه الفترة، مع زيادة بنسبة ٥ ٪ في الواردات الفرنسية من هذه البلدان. وأشارت في النهاية إلى أن الدول الأوروبية تواجه تحديًا يتمثل في تنويع إمداداتها لتقليل التبعية وتقصير المسافات.

وتناول السيد تييري سيمون المشاكل المتعلقة بندرة الدولار وارتفاع أسعار الفائدة بالنسبة لبعض الدول التي تلجئ لحلها أو للتعامل معها إلى التقنين واختيار الأولويات في وارداتها مما يساهم في خلق توترات على بعض السلع والمنتجات.

وأخيرًا، أشار السيد جورج كنعان، رئيس جمعية المصرفيين العرب في لندن، إلى ضرورة عدم النظر إلى اقتصاد أي بلد من منظور المؤسسات الدولية ووكالات التصنيف العالمية. ودعا إلى تصنيف كل اقتصاد حسب مقومات كل دولة. وأشار أن البنوك الأوروبية بحاجة إلى تسهيل العلاقات مع عملائها والى الاستقرار التنظيمي لتسهيل التمويل المستدام.

وتناول المتحدثون المشاريع الاستثمارية الجديدة في دول المنطقة، وأشاروا جميعًا إلى البنية التحتية التي تعتبر من بين الأولوية الضرورية، والى قطاعات الطاقة، والتعليم، وبشكل عام إلى القطاعات التي تدخل في التنمية البشرية، و طالبوا لتحرير الاستثمارات في هذه القطاعات إلى اعتماد سياسات واقعية والى تكييف التدابير والقرارات بشكل يحفز المشاريع منخفضة الكربون.

حلقة العمل الثانية جمعت السيدة هيلين لوغال، المديرة العامة للمفوضية الأوروبية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والسيد بيير دوكين، السفير، والمندوب الوزاري السابق لمنطقة المتوسط، والمنسق السابق للإستراتيجية الفرنسية للبنان، وأنطوان صفير، محام، والسيد كارلوس كوندي، رئيس قسم الدول العربية وشمال أفريقيا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتناولت هذه الجلسة ثلاثة محاور: أولويات التنمية المستدامة والشاملة في المنطقة الأورو ـ متوسطية، التعاون الأورو ـ متوسطي لضمان الأمن الغذائي، والمخاطر التي يشكلها الاحتباس الحراري وتغير المناخ على التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي.

في مداخلتها أكدت السيدة هيلين لوغال أن منطقة المتوسط هي فضاء مشترك يلزم بالتعاون في العديد من الموضوعات. وذكّرت بأن الاتحاد الأوروبي يحافظ على علاقات مميزة مع دول الجنوب وتبنى في هذا الخصوص أجندة تشمل إجراءات طويلة الأمد في العديد من المجالات. وقالت إن الاحتباس الحراري والحرب في أوكرانيا أظهرا حاجة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتأمين وارداتها من السلع الضرورية. وأضافت: نحن نواجه نفس التحديات، ولهذا يجب أن نعمل معًا، وأشارت في هذا الصدد إلى اعتماد أوروبا لإستراتيجية ـ بوابة العبور الشاملة ـ التي تسعى لتوفير شبكة من الاتصالات المستدامة، مما يساهم في مواجهة التحديات الأكثر إلحاحًا من معالجة تغير المناخ إلى تحسين النظم الصحية أو تحسين سلاسل التوريد العالمية وجعلها أكثر تنافسية وأمانًا.

واعتبر السفير بيير دوكين أن منطقة المتوسط ليست ممرًا أو مسلكاً للعبور، وإنما فضاء يمثل القارة السابعة. وأشار أن الاتحاد من أجل المتوسط، الذي تم تأسيسه منذ ١٥ عاما، أظهر أن ثنائية المشاريع لم تنجح. كما أشار إلى النقص في موارد وميزانية الاتحاد من أجل المتوسط وطالب الاتحاد الأوروبي بتخصيص ميزانية تتناسب مع التحديات ومع الطموحات التي يسعى لتحقيقها. السيد أنطوان صفير، الذي تحدث عبر الانترنت مباشرة من بيروت دعا إلى تعريف دقيق لهذا الفضاء الأورو متوسطي وطالب بإتباع نهج لتوحيد المعايير بين مختلف دول المنطقة. وأخيراً، أشار السيد كارلوس كوندي إلى الآثار السلبية للعقوبات المفروضة على بعض دول المنطقة وأشار إلى ضرورة تعزيز الحوار بين القطاع الخاص والسلطات العامة.

اللقاءات والاجتماعات بين المشتركين في هذه القمة تمت متابعتها في اليوم التالي في اجتماع تم تنظيمه في غرفة التجارة الدولية حول الآليات البديلة لحل النزاعات، ضم العديد من الخبراء الفرنسيين والأوروبيين والعرب.

VEOLIA, UN PARTENAIRE LEADER MONDIAL, POUR RÉPONDRE AUX ENJEUX LIÉS À L'EAU ET L'ENVIRONNEMENT DANS LES PAYS ARABES

Dans beaucoup de régions, l'eau et l'environnement sont des sources d'inquiétude, voire de tensions. Cela est encore plus vrai dans les Pays Arabes, avec, d'un côté, l'aggravation du stress hydrique, la raréfaction des ressources naturelles, les pollutions, les rapides changements climatiques, et de l'autre côté, la croissance des populations et les besoins de l'économie.

"Le continent Africain, tout comme le Proche & Moyen-Orient, sont des terres de défis. Partout où Veolia est présent, nos activités reposent sur trois piliers : être économiquement viable, être socialement responsable et être environnementalement vertueux."

Philippe Bourdeaux
Director Veolia Afrique, Proche et Moyen-Orient

Au Maroc, au Proche et Moyen-Orient, des solutions durables, efficaces et duplicables existent déjà.

Nous rendons l'eau durable

Présentes depuis plus de 20 ans au **Maroc**, les équipes de Veolia accompagnent le Royaume Chérifien dans sa politique de développement durable et son ambition de réutiliser 325 millions de m³ d'eaux usées à l'horizon 2030. À Tanger et Tétouan, plus de 700 ha d'espaces verts sont arrosés par les eaux de REUSE, soit 81% de la surface totale des espaces verts. Et à Rabat ce sont 800 ha d'espaces verts qui sont arrosés par les eaux de REUSE, soit 95% de la surface totale des espaces verts.

À l'usine de dessalement de Sur, en **Oman**, Veolia fait face au défi de la rareté de la ressource en produisant chaque jour plus de 130 000 m³ d'eau potable grâce aux technologies de dessalement les plus innovantes pour alimenter 600 000 habitants de la région de Sharqiyah. Une usine de dessalement écologique grâce à la mise en place de 107 000 m² de panneaux solaires.

Nous optimisons les ressources énergétiques de nos clients du Proche et Moyen-Orient

Enova, coentreprise entre Majid Al Futtaim Ventures et Veolia, propose une large gamme de solutions d'efficacité et de performance énergétiques aux secteurs public, résidentiel, commercial, industriel et de santé. Déjà présent dans tous les centres commerciaux et les aéroports du Golfe, à Dubaï Enova opère désormais le plus long réseau de métro entièrement automatisé du monde qui s'étend sur 90 km.

Nous traitons et valorisons les déchets dangereux

En **Arabie Saoudite**, c'est un projet phare qui a pour cadre le plus grand complexe pétrochimique du monde. Dans la zone Industrielle de Jubail, notre usine de traitement des déchets dangereux a une capacité de traitement de 60 000 tonnes/an et garantit la valorisation énergétique de 100% de ses déchets dangereux. **Aux Emirats**, nous traitons les déchets dangereux et radioactifs d'ADNOC (Abu Dhabi National Oil Company) dans ses deux usines du parc industriel de Ruwais, d'une capacité annuelle totale de 68 500 tonnes.

Plus d'informations :
Direction de la Communication Veolia Afrique, Proche et Moyen-Orient
amo-communication@veolia.com
30 rue Madeleine Vionnet 93300 Aubervilliers
www.veolia.com/africa
www.veolia.com/middleeast

السعودية : زيارة ولي العهد محمد بن سلمان إلى باريس

قام ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، في منتصف شهر يونيو / حزيران بزيارة إلى فرنسا استغرقت عشرة أيام. تضمن برنامج هذه الزيارة، وهي الثانية خلال عام، غداء عمل مع الرئيس الفرنسي السيد إيمانويل ماكرون، والمشاركة في حفل تقديم طلبات الترشيح لتنظيم المعرض الدولي إكسبو ٢٠٣٠، وأخيراً المشاركة في مؤتمر ـ القمة من أجل ميثاق مالي عالمي جديد ـ الذي دعت إليه فرنسا لدعم البلدان النامية ومساعدتها على مكافحة الاحتباس الحراري والحفاظ على التنوع البيولوجي.

خلال لقائه مع الرئيس الفرنسي في قصر الإليزيه ناقش ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان مع الرئيس إيمانويل ماكرون، العديد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الأهمية المشتركة، وعرض مع الرئيس الفرنسي بشكل خاص القضايا المتعلقة بالاستقرار والأمن في المنطقة، على ضوء عودة العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية تحت رعاية الصين.

وكانت الحرب في أوكرانيا من بين المواضيع الرئيسية التي تمت مناقشتها خلال هذا اللقاء حيث تعتقد باريس بأن بإمكان السعودية ممارسة ضغوطها، حتى على روسيا. وأخيراً، احتلت الأزمة السياسية في لبنان وصعوبة الوصول إلى انتخاب رئيس جديد بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي المتدهور قسماً كبيراً من المناقشات، حيث ترغب باريس بدفع المملكة العربية السعودية لتلعب دورها كقوة إقليمية لتهيئة الظروف المواتية مع شركائها المحليين لتسهيل انتخاب رئيس جديد للبلاد وتقديم الدعم المالي له.

وشارك ولي العهد السعودي خلال زيارته الباريسية في حفل تقديم طلبات الترشيح لتنظيم المعرض الدولي إكسبو ٢٠٣٠ حيث ترغب المملكة التي تبنت عبر ـ رؤية ٢٠٣٠ ـ برنامجاً طموحاً لتطوير البلاد أن يتزامن اختتام هذه المرحلة، خاصة بعد النجاح الكبير الذي حققه المعرض العالمي في دبي ونجاح المونديال في قطر، بتنظيم المعرض الدولي لعام ٢٠٣٠ في الرياض حول موضوع ـ عصر التغيير: معا لتحضير المستقبل ـ.

وتتنافس المملكة العربية السعودية على تنظيم هذا الحدث الدولي الكبير مع إيطاليا وكوريا الجنوبية وأوكرانيا، لكنها تعلم أنه يمكنها الاعتماد على الدعم الفرنسي والعديد من الدول الأفريقية. التصويت للاختيار بين المرشحين سيتم خلال اجتماع المكتب الدولي للمعارض، في مقره في باريس، في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

أخيرًا، شارك ولي العهد، جنبًا إلى جنب مع الرئيس الفرنسي، في افتتاح مؤتمر ـ القمة من أجل ميثاق مالي عالمي جديد ـ الذي تم تنظيمه يومي ٢٢ و ٢٣ يونيو في قصر بروننيار في باريس، بمشاركة حوالي مائة دولة، وبحضور أربعين رئيسًا ورئيس حكومة وممثلين عن المنظمات الدولية والمؤسسات المالية العالمية. وعلى الرغم من عدم اتخاذ قرار رسمي في نهاية هذا المؤتمر أكد المشاركون فيه على عزمهم على مواجهة التحديات المشتركة المتعلقة بحماية المناخ والبيئة والتنمية المستدامة من خلال تعزيز التعاون الدولي واعتمدوا خارطة طريق مشتركة ومفصلة حتى منتصف عام ٢٠٢٤، تبنوا فيها سلسلة من الالتزامات التي تساعد في إصلاح النظام المالي الدولي وتحسينه من خلال ضمان وصول الدول الفقيرة والنامية إلى التمويل الضروري لمواجهة الاحتباس الحراري.

حجم المبادلات التجارية بين فرنسا والمملكة العربية السعودية خلال الأشهر الأربعة الأولى من ٢٠٢٣

في الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري، بلغ حجم المبادلات التجارية بين فرنسا والمملكة العربية السعودية ما يوازي ٢,٧ مليار يورو مقابل ٢,٢ مليار يورو في الفترة ذاتها من العام الماضي، أي بزيادة قدرها ٢٣ ٪. وارتفعت الصادرات الفرنسية إلى المملكة خلال هذه الفترة وبلغت ٩١٠,٣٧٥ مليون يورو مقابل ١,٤ مليار خلال الفترة ذاتها عام ٢٠٢٢، أي بانخفاض قدره -٢٠ ٪.

أما بالنسبة للواردات الفرنسية، فقد بلغت ما يقارب ١,٨ مليار يورو خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٢٣ مقابل ما يقرب ١,١ مليار يورو خلال نفس الفترة من ٢٠٢٢، أي بزيادة قدرها ٦٢ ٪. وتعزى الزيادة في حجم الواردات بشكل رئيسي إلى فاتورة منتجات البترول والنفط الخام ومشتقاتها.

منتدى الاستثمار الفرنسي السعودي

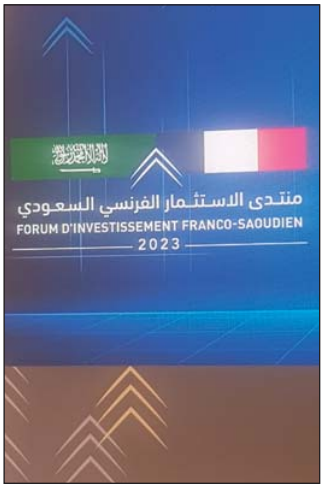

استكشاف الفرص الاستثمارية الجديدة وتطوير رؤية مشتركة لتعزيزها كانت من بين أهداف منتدى الاستثمار الفرنسي السعودي، الذي عقد في ١٩ يونيو الماضي في باريس. أفتتح هذا اللقاء، الذي استقطب حشداً واسعاً من المسئولين السياسيين ورجال الأعمال والاقتصاديين، الوزير الفرنسي للتجارة الخارجية والجاذبية السيد أوليفييه بيشت، والسيد خالد الفالح وزير الاستثمار السعودي، وكان هذا اللقاء فرصة لتقييم المبادلات الاقتصادية بين فرنسا والمملكة العربية السعودية وآفاق تنميتها في إطار خطة التنمية التي وضعتها المملكة ـ رؤية ٢٠٣٠ـ والخطة الفرنسية لتعزيز اقتصادها ـ فرنسا ٢٠٣٠ـ.

مداخلات وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات السيد عبد الله السواحة، ووزير السياحة السيد أحمد الخطيب بالإضافة إلى حلقات العمل التي تناولت العديد من المواضيع، لاسيما في مجال السياحة والتكنولوجيا والطاقة كانت من بين المساهمات التي شاركت في أنجاح هذا المنتدى.

في كلمته اعتبر السيد أوليفيه بيخت أن بإمكان فرنسا والمملكة العربية السعودية الافتخار بتعاونهما المشترك، وذكّر بالوجود الفرنسي في المملكة من خلال العدد الوافر من الشركات الفرنسية التي تعمل على ارضها، واعتبر أن المشاريع المختلفة في إطار خطة التنمية ـ رؤية ٢٠٣٠ ـ توفر فرص أكيدة لمزيد من التعاون المشترك وفرص واعدة للشركات الفرنسية لتطوير وتعزيز وجودها في المملكة. كما أشار السيد أوليفيه بيخت إلى أن خطة ـ فرنسا ٢٠٣٠ـ تفتح بدورها آفاقاً جديدة وفرصًا استثمارية هامة للاعبين الاقتصاديين السعوديين لتعزيز هذا التعاون.

السيد خالد الفاتح، وزير الاستثمار السعودي، نوّه إلى العلاقات الممتازة بين فرنسا والمملكة العربية السعودية وأشار أن فرنسا هي ثالث مستثمر أجنبي في المملكة. وذكر بدوره القطاعات الواعدة في بلاده للشركات الفرنسية، ولاسيما في مجالات السياحة، والبحوث الرقمية، والفضاء، والتقنيات الجديدة، ووسائل النقل والتنقل، والطاقة. بالإضافة إلى ذلك، شدّد وزير الاستثمار السعودي على أهمية العلاقات الفرنسية السعودية في وقت تسعى فيه المملكة لتنويع اقتصادها في إطار ـ رؤية ٢٠٣٠ ـ وخاصة في قطاع السياحة. وقال : يمكن لفرنسا أن تلعب دوراً هاماً في تطوير هذا القطاع. وأشار إلى أن العديد من الإنجازات التي تحققت في بلاده في إطار ـ رؤية ٢٠٣٠ ـ ستحمل بصمات الشراكة الفرنسية السعودية، كما أعلن عن افتتاح مكتب للصندوق الاستراتيجي السعودي في باريس.

وفي حديثه عن تطوير قطاع التكنولوجيا في المملكة العربية السعودية، سلط السيد عبد الله السواحة، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الضوء على سرعة نمو ونجاح هذا القطاع بكافة تفرعاته، وأشار أن أول رائدة فضاء عربية ترسل إلى محطة الفضاء الدولية كانت سعودية، كما أشار أن حجم هذا السوق قد وصل إلى ٤٠ مليار دولار منذ إطلاق ـ رؤية ٢٠٣٠ـ. وأشاد وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بشكل خاص بالنمو الهائل لشركات الذكاء الاصطناعي في بلاده وقال أنها تشكل فرصاً كبيرة للتعاون بين المملكة العربية السعودية وفرنسا، وأكد أن بلاده لديها بالفعل أكثر من ٣٤٠ ألف فني، وأعتبر السيد عبد الله السواحة أن بلاده قد أصبحت في المسار الصحيح لاعتلاء المركز التكنولوجي العالمي الكبير القادم.

في مداخلته عن قطاع السياحة، تحدث السيد أحمد الخطيب عن المكانة التي أعطتها ـ رؤية ٢٠٣٠ ـ لهذا القطاع وعن الاستثمارات التي خصصتها لتنميته وتطويره. وقال إن المملكة، التي تستهدف ما يقارب ١٠٠ مليون زائر بحلول عام ٢٠٣٠، تستثمر بكثافة لتطوير البنية التحتية والأدوات اللازمة لجعل المملكة العربية وجهة سياحية رائدة، وأكد السيد أحمد الخطيب أن المملكة تستفيد من الخبرة الفرنسية الواسعة والمعروفة في هذا المجال.

بعد مداخلات معالي الوزراء تم تنظيم ثلاث حلقات عمل حول السياحة والانتقال الرقمي والطاقة، بقيادة السيد ريتشارد أتياس، رئيس مجموعة ر.آ.آ. والسيد فرانسوا بارولت، من معهد ديجيوارلد، والسيد فرانك بريشو، المدير التنفيذي لـ نيوم/ آنيوا، بمشاركة العديد من الممثلين عن المجموعات السعودية الكبيرة ونظرائهم في الشركات الفرنسية، على وجه الخصوص السيدة أغنيس روكفور، رئيسة التطوير في شركة أكور، والسيدة بياتريس بوفون، من شركة كهرباء فرنسا، والسيد أوليفييه راندیت، من شركة إير ليكيد، والسيد جورج أوليفييه ريمون، من شركة باسكوال، والسيدة فلورنس فيرزيلن، من داسو سيستيم. ثلاث حلقات عمل عرضت البرامج السعودية الطموحة لتطوير هذه القطاعات، والتقدم البارز التي أحرزتها، ومساهمة الشركات الفرنسية في عملية نجاحها. كما كانت مناسبة لإضفاء الطابع الرسمي على ٢٤ اتفاقية شراكة أو تطوير بين الشركات الفرنسية والسعودية.

وتجدر الإشارة إلى مشاركة الغرفة التجارية العربية الفرنسية في مختلف التظاهرات التي تم تنظيمها خلال هذه ـ الأيام التي تم تخصيصها للعلاقات الفرنسية السعودية ـ ومن بينها المشاركة في غداء عمل مع وزير التجارة السعودي، السيد ماجد القصبي، الذي طرح التغييرات التنظيمية الجارية في بلاده.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية – 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

ليبيا: فرص جديدة للشركات الفرنسية

على الرغم من عدم الاستقرار السياسي والأمني، تميزت بداية هذه السنة بإنجاز العديد من مشاريع الأعمال الفرنسية في ليبيا. فقد تم افتتاح في ١٨ يناير الماضي في مدينة بنغازي وبحضور السلطات المحلية أول سوبر ماركت لمجموعة كازينو في ليبيا يحمل اسم جيان. هذا وتعتمد المجموعة فتح حوالي عشرة متاجر جديدة في السنوات القادمة. السوبر ماركت جيان في بنغازي يقوم بتقديم مجموعة كبيرة من السلع والمنتجات لعدد كبير من الماركات الفرنسية إلى السكان المحليين.

وفي بنغازي أيضًا، تعمل شركة ماتيير وهي شركة متخصصة في بناء الهياكل الهندسية ومقرها الرئيسي في مدينة اورييك الفرنسية بتزويد شريك ليبي بالمكونات الضرورية لبناء أول جسر معدني في المدينة.

من جانبها، أكملت سيديم وهي شركة تابعة لمجموعة فيوليا بناء وحدتين لتحلية المياه بسعة ٨٠٠٠ متر مكعب في اليوم ، تستخدم كل منهما نظام حراري متطوّر للتقطير يعتمد على ضغط البخار. ستنتج هذه الوحدات المياه الصناعية لمنشآت راسكو التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط في رأس لانوف، بالإضافة إلى مياه الشرب. تم إجراء اختبارات الأداء في شهر فبراير الماضي وأثبتت أنها حاسمة، بما يرضي شركة سيديم وشركائها في راسكو.

مصر: تدابير جديدة لجذب الاستثمار الاجنبي

عقد المجلس الأعلى للاستثمار برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي، وبحضور رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى مدبولي، ومحافظ البنك المركزي المصري السيد حسن عبد الله. وعدداً من الوزراء وممثلين عن القطاع الخاص إجتماعاً في ١٦ مايو ٢٠٢٣ تم خلاله اعتماد مجموعة من ٢٢ إصلاحًا إداريًا وضريبيًا تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وتحفيز الاستثمار الخاص. تسعى السلطات المصرية الى رفع وزيادة حصة القطاع الخاص في الاستثمارات التي تمثل حالياً ٢٥ ٪ من حجم الاستثمارات مقابل ٧٥ ٪ للقطاع العام. وخلال هذه الجلسة أعرب المجلس عن طموحه في زيادة عدد الشركات المصدرة حيث لا تساهم سوى ١ ٪ فقط من الشركات الخاصة في الصادرات المصرية. وخلال هذا الاجتماع تبلوّرت خمسة أهداف رئيسية من بينها: الشفافية، والمنافسة، والاستهداف، والتسهيل، والواردات. تهدف هذه الإجراءات، التي لم يتم إدخالها حتى ألان رسمياً إلى جذب حوالي ١,٦ مليار جنيه مصري (١,٥٣ مليون دولار) من الاستثمار الأجنبي المباشر للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٤ (يوليو إلى يونيو). وعلى المدى الطويل، تأمل الحكومة في زيادة الصادرات لتصل إلى ١٠٠ مليار دولار سنويًا بحلول منتصف العقد وجذب ٤٠ مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر بحلول عام ٢٠٢٦.

الاقتصاد اللبناني: تفاقم الأزمة

قام قسم الأبحاث في بنك عوده بتقييم للاقتصاد اللبناني خلال الشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٣، والتي تميزت باستمرار الأزمة التي بدأت منذ حوالي ٤ سنوات. يشير التقرير الذي نشره البنك اللبناني أن حجم الاستثمارات لا يزال في أدنى مستوياته، وفقدان الثقة تعم على مختلف القطاعات الاقتصادية، والضغوط النقدية شديدة. وبحسب تقديرات قسم الأبحاث في بنك عودة تمثل الاستثمارات حاليًا في لبنان أقل من ١٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل أكثر من ٢٠ بالمئة قبل الأزمة. وبحسب تقديرات نشرتها عدة منظمات دولية، يبلغ الناتج المحلي الإجمالي اللبناني نحو ٢٠ مليار دولار. من ناحية أخرى سجل ميزان المدفوعات بشكل مفاجئ فائضا قدره ١,١٧٥ مليار دولار في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٣. هذه النتائج تتناقض مع العجز بقيمة ٣,١٩٧ مليار دولار الذي تم تسجيله خلال السنة المالية ٢٠٢٢، وهي نتائج تعتبر أكثر انسجاما مع الاتجاه الذي كان سائداً منذ عدة سنوات، والذي يشير أن إنفاق الدولة اكبر بكثير من مدخولها عمومًا.

السعودية ـ فرنسا : تعاون متزايد

افتتح الكونسورسيم المشترك بين شركات الهندسة الفرنسية الثلاث إيجيس، وسيتك، وأسيستيم، الذي تمت تسميته سي أي إيه، مكتبًا جديدًا له في مقاطعة العلا. يأتي افتتاح هذا المكتب في أعقاب الشراكة الإستراتيجية التي تم توقيعها في أكتوبر ٢٠٢٢ لمدة عشر سنوات مع السلطات المحلية، التي تعاقدت مع الكونسورتيوم كمطور لكافة البنية التحتية بالاضافة الى أنشطة التشغيل والصيانة. تهدف هذه المشاريع الاستثمارية إلى تعزيز قطاع السياحة في مقاطعة العلا التي تقع في محافظة المدينة المنورة، في شمال غرب المملكة على بعد حوالي ٢٠٠ كيلومتر من عاصمة المنطقة، وهي موقع مهم للحج الإسلامي. يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الرئيسية التي تنوي المملكة العربية السعودية تطويرها ضمن خطة التنمية ـ رؤية ٢٠٣٠ـ.

دول البريكس ترغب بانضمام السعودية الى المجموعة

فتح بنك التنمية الجديد او بنك البريكس، مفاوضات مع المملكة السعودية لضمها لعضوية المجموعة التي يبلغ حالياً عدد المنتسبين اليها تسعة دول. بنك التنمية الجديد، ومقره شنغهاي، تأسس عام ٢٠١٥ من قبل مجموعة من خمس دول تعرف باسم البريكس، وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، قبل انضمام الإمارات العربية المتحدة والاورغواي وبنغلاديش ومصر. وتقول رئيسة بنك التنمية الجديد، السيدة ديلما روسيف، رئيسة البرازيل السابقة، إن بنك البريكس يرغب بتنويع أعضائه، وفقًا لمناطقهم الجغرافية وحجم اقتصادهم ومراحل تطورهم، الأمر الذي من شأنه أن يشجع انضمام أول قوة اقتصادية في الخليج.

الإمارات العربية المتحدة : ضرائب جديدة ترفع حجم الناتج المحلي

بعد إدخال ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥ ٪ في عام ٢٠١٨، تبنت الامارات العربية المتحدة اعتبارًا من الأول من شهر يونيو، الضريبة على الشركات بنسبة ٩ ٪ (باستثناء الشركات في المنطقة الحرة). تهدف الإجراءات الجديدة التي اتخذتها الإمارات العربية إلى زيادة دخل الدولة غير النفطي. وبحسب توقعات وكالة التصنيف ستاندار إند بور، الضريبة الجديدة على الشركات يمكن أن تضيف ما بين ١,٥ ٪ و ١,٨ ٪ في نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الإمارات العربية المتحدة، علماً أن ٧٠ ٪ من قيمة الضرائب المحصلة تحتفظ بها الإمارة الجابية والقيمة الباقية تعود للحكومة الاتحادية.

حصلت مجموعة أدنوك من خلال إدراج شركتها التابعة أدنوك لوجستيك في البورصة على حوالي ٧٦٩ مليون دولار أميركي، حيث باعت المجموعة ١,٤١ مليار سهم، ما يعادل ١٩ ٪ من رأسمال وحدتها اللوجستية مما يشير ان قيمتها السوقية تفوف ٤ مليارات دولار. وتجدر الإشارة أن مجموعة أدنوك جمعت حوالي ٢,٥ مليار دولار في عملية بيع ٥ ٪ من رأس مال شركة أدنوك للغاز في أبريل الماضي.

سجلت أرباح مؤسسة دبي للاستثمار، الصندوق السيادي لحكومة دبي، ارتفاعًا بنسبة ٢٥٠ ٪ عام ٢٠٢٢، لتصل إلى ما يقارب ١٠ مليارات دولار، مقابل ٢,٧٥ مليار دولار في عام ٢٠٢١. رقم أعمال الصندوق نما بنسبة ٦٠ ٪ على أساس سنوي وارتفع من ٤٦ مليار دولار إلى ٧٣ مليار دولار بين ٢٠٢١ و ٢٠٢٢. كما نمت أصول المؤسسة بنسبة ٦,٩ ٪ فوصلت إلى ٣٣٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٢.

إنجي : الإغلاق المالي لميرفا ٢

أعلنت المجموعة الفرنسية إنجي وشركة تاكا الإماراتية وشركة مياه وكهرباء الإمارات توصلها بنجاح إلى الإغلاق المالي لمشروع ميرفا ٢، وهو مجمع لتحلية مياه البحر بالتناضح العكسي تبلغ استثماراته ٦٢٠ مليون دولار. من المقرر أن يبدأ تشغيل المصنع في نهاية ٢٠٢٥، وسوف ينتج ١٢٠ مليون غالون يوميًا. تمتلك تاكا ٦٠ ٪ من المصنع و شركة إنجي ٤٠ ٪.

البحرين : الميزانية الجيدة

بعد تصويت مجلس النواب البحريني على الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٣-٢٠٢٤، تحدث وزير المالية والاقتصاد الوطني، الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة، في تصريح له عن أهمية تقليص عجز الدولة، وأعلن بالمناسبة عن رغبة السلطات في طرح ضريبة على دخل المستثمرين الأجانب وزيادة رواتب المتقاعدين بنسبة ٣ ٪ لموظفي الدولة.

أخبار اقتصادية متنوعة من دول الخليج – أخبار اقتصادية متنوعة من دول الخليج

عمان: مشاريع جديدة

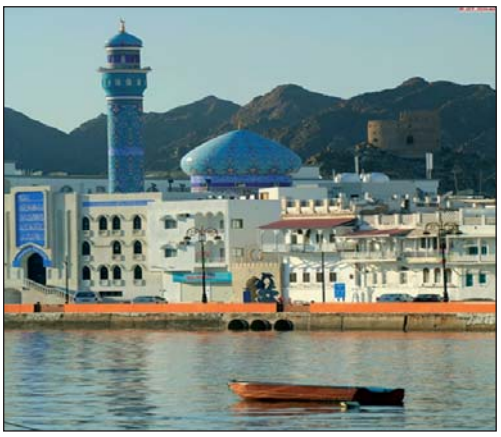

طلب السلطان هيثم بن طارق إنشاء صندوق استثماري جديد يسمى ـ صندوق عمان للمستقبل ـ تشرف عليه هيئة الاستثمار العمانية. تم منح الصندوق الجديد ٥,٢ مليار دولار لتمويل تطوير قطاعات الاقتصاد الرئيسية التي تدخل في البرنامج الحكومي ـ رؤية ٢٠٤٠ـ لتنويع وتنمية الاقتصاد .

أعلنت هيئة تنظيم المرافق في السلطنة عن إعفاء مشتريات السيارات الكهربائية وقطع الغيار المرتبطة بها من الرسوم الجمركية، ورسوم التسجيل، وضريبة القيمة المضافة لمدة ثلاث سنوات اعتبارًا من الاول من شهر يوليو ٢٠٢٣.

فرنسا ـ قطر: تعاون اقتصادي

استقبلت باريس وزير المالية القطري معالي السيد علي بن أحمد الكواري في ٣١ مايو في إطار الزيارة الرسمية التي قام بها للعاصمة الفرنسية حيث ترأس مع نظيره الفرنسي السيد برونو لومير اللجنة الاقتصادية الفرنسية القطرية للحوار الاستراتيجي التي تشرف على التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية والمالية. وكانت فرنسا قد استقبلت قبل ذلك بستة أيام، معالي السيدة لؤلؤة بنت راشد الخاطر، وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي، في زيارة استمرت يومين ـ ٢٥ و ٢٦ مايو ـ بدعوة من السيدة كريسولا زاكاروبولو، سكريتيرة الدولة لدى وزير أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية المسؤولة عن التنمية والفرانكوفونية والشراكات الدولية.

١٠ مليارات دولار لشركة تكنيب الفرنسية

أعلنت قطر للطاقة عن توقيع عقد بقيمة ١٠ مليارات دولار لمشروع مشترك بين شركة تكنيب وشركة المقاولين الموحدة لبناء وحدتين للغاز الطبيعي المسال بطاقة إنتاجية إجمالية تبلغ ١٦ مليون طن سنويًا. تم توقيع الاتفاق في الدوحة بحضور الرئيس التنفيذي لشركة تكنيب، السيد أرنو بيتون، ومدير شركة المقاولين الموحدة في قطر، السيد أسامة الجربي. تهدف المشاريع التي تسعى الامارة لتحقيقها في حقل الشمال والشمال الشرقي إلى زيادة إنتاجها السنوي من الغاز الطبيعي المسال من ٧٧ مليون طن سنويًا إلى ١٢٦ مليونًا بحلول عام ٢٠٢٧. الوحدات الجديدة تدخل ضمن مشروع توسيع حقل النفط البحري وهو أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم تتشارك قطر باستغلاله مع إيران. يوفر المشروع الجديد بناء وحدات تسمح باحتجاز وتخزين ١,٥ مليون طن من الكربون سنويًا، مما يقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بأكثر من ٢٥ بالمئة مقارنة بمنشآت الغاز الطبيعي المسال المماثلة، وفقًا للبيان الصحفي الصادر عن شركة تكنيب.

العراق: توتال إينيرجي تفوز بعقد بقيمة ١٠ مليار دولار

أعلنت مجموعة النفط الفرنسية توتال إينيرجي في ١٠ تموز / يوليو عن توقيع عقد ضخم مع السلطات العراقية بقيمة ١٠ مليارات دولار لزيادة إنتاج البلاد من الطاقة عبر أربعة مشاريع للنفط والغاز والطاقة المتجددة. وكجزء من هذا العقد، سيتعين على المجموعة الفرنسية بشكل خاص استغلال الغاز المشتعل في حقول النفط في الجنوب لإنتاج الكهرباء وتطوير محطة طاقة شمسية قادرة على إنتاج ١ جيغاواط من الكهرباء للشبكة الإقليمية للبصرة، ثاني أكبر مدينة. في البلاد.

بغداد تضع يدها على النفط الكردي

وافق البرلمان العراقي على ميزانية الدولة للسنوات الثلاث المقبلة بقانون مالي يعزز الاستثمارات ويمنح بغداد سلطة أكبر في إدارة النفط الخام في إقليم كردستان العراقي. خلال السنوات الثلاث، سيصل الإنفاق السنوي إلى ما يقارب ١٥٣ مليار دولار، وهو رقم قياسي في الإنفاق تم تخصيص ١٢,٦٧٪ منه إلى إقليم كردستان الذي يتمتع بالحكم الذاتي. ووفقًا لقانون المالية الجديد، تمر كافة مبيعات النفط المستخرجة في إقليم كردستان عبر الوكالة الحكومية (سومو) المسئولة عن تسويق النفط العراقي. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على أربيل تسليم ما لا يقل عن ٤٠٠ ألف برميل من النفط الخام يوميًا إلى بغداد إلى جانب إيداع الإيصالات المرتبطة ببيع النفط من مناطقها في حساب مصرفي في البنك المركزي العراقي الذي تديره بغداد.

...وتطوّر شبكة البنية التحتية

أعلنت الحكومة العراقية عن عزمها على تطوير ـ مشروع طريق التنمية ـ، الذي يمتد على مسافة ١٢٠٠ كيلومتر بين الخليج الفارسي وساحل البحر الأبيض المتوسط على الشواطئ التركية، ويشار إليه أحيانًا باسم ـ مشروع القناة الجافة ـ، ويربط ميناء غراند فاو العراقي الذي لا يزال قيد الإنشاء، بشبكة من السكك الحديدية على حوض البحر المتوسط، بهدف توفير بديل فعال من حيث التكلفة لقناة السويس. يتضمن المشروع التي تتراوح كلفته حوالي ١٧ مليار دولار ١٥ محطة ومن المحتمل أن يكتمل إنشائه بحلول عام ٢٠٢٩.

الخليج: استثمارات في قطاع الطاقة

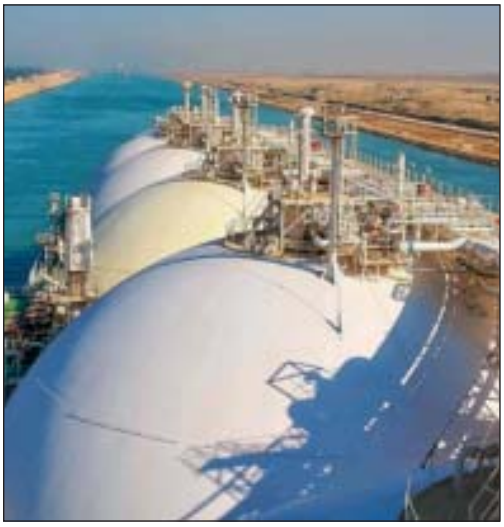

في تقريرها السنوي عن الاستثمارات العالمية في الطاقة، تشير وكالة الطاقة الدولية ان شركات النفط الوطنية في الخليج ضاعفت استثماراتها في مجال التنقيب عن النفط والغاز منذ عام ٢٠١٩ حيث زادت الاستثمارات ١٠ مليارات دولار عام ٢٠٢٢ و٣٠ مليار دولار عام ٢٠٢٣ وذلك على عكس الشركات الغربية الكبرى.

وتسعى عدة دول في المنطقة في زيادة طاقاتها الإنتاجية من الهيدرو كربونات على المدى المتوسط. وعلى سبيل المثال، تسعى دولة الإمارات العربية إلى رفع طاقة إنتاجها من النفط لتبلغ ٥ ملايين برميل في اليوم (مقارنة بما يزيد قليلاً عن ٤ ملايين برميل في اليوم حالياً) بحلول عام ٢٠٢٧ وتريد قطر زيادة قدرتها على إنتاج الغاز الطبيعي المسال من ٧٧ مليون طن سنويًا إلى ١٢٦ مليون طن سنويا.

كما تشير الوكالة الدولية للطاقة إلى زيادة الاستثمار في الطاقات المتجددة، لاسيما في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان. وتتوافق تقارير الوكالة الدولية للطاقة تمامًا مع الإستراتيجية التي تعتمدها دول مجلس التعاون الخليجي المتمثلة في الاستثمار في قطاع الهيدروكربونات والطاقات الخضراء على حد السواء.

تحويلات المهاجرين

وفقًا لآخر مذكرة إعلامية عن تحويلات المهاجرين التي صدرت عن البنك الدولي في ١٣ يونيو، من المتوقع أن تزداد تحويلات المهاجرين إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بنسبة ١,٤ ٪ فقط لتصل إلى ٦٥٦ مليار دولار عام ٢٠٢٣، بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي في بلدان المصدر. على مستوى المناطق، يشير تقرير البنك الدولي ان تحويلات المهاجرين إنخفضت بنسبة ٣,٨ ٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكنها زادت بنسبة ٠,٧٪ في شرق آسيا والمحيط الهادئ ، و ١٩ ٪ في أوروبا وآسيا الوسطى، و ١١,٣٪ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ١٢,٢ ٪ في جنوب آسيا و ٦,١ ٪ في أفريقيا جنوب الصحراء.

وبشير التفرير ان تحويلات المهاجرين إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقي انخفضت بنسبة ٣,٨ ٪ وبلغت ٦٤ مليار دولار عام ٢٠٢٢ بعد ان كانت تحقق خلال العشر سنوات الماضية زيادة بمعدل سنوي نسبتة ٢ ٪ . ومن المتوقع أن تزداد تحويلات المهاجرين عام ٢٠٢٣ بنسبة ١,٧٪، مع توقعات تختلف باختلاف مكان المهاجرين والنشاط الاقتصادي في المناطق التي يتواجدون فيها ودرجة تعرضها للتضخم والتقلبات المالية. وتجدر الاشارة ان تكلفة تحويل ٢٠٠ دولار إلى المنطقة بغلت في المتوسط نسبة ٦,٢ ٪ في الربع الاخير لعام ٢٠٢٢ ، مقارنة بـ ٦,٤ ٪ في العام السابق.

As a global mobility operator and integrator, Transdev empowers freedom to move every day thanks to safe, reliable, and innovative solutions that serve the common good.

We are proud to transport 11 million passengers daily.

Our approach is rooted in close collaboration with communities and businesses, and in the search for sustainable transportation solutions.

We are people serving people. And mobility is what we do.

transdev
the mobility company